

برنامج  
الأغذية  
ال العالمي

World  
Food  
Programme

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الثانية

روما، 7 - 11/11/2005



## مسائل التنظيم والإدارة

### البند 11 من جدول الأعمال

التفويض المنقح للسلطة المخولة للمدير التنفيذي  
لإقرار المشاريع والميزانيات المنقحة لحافظة  
التنمية

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة  
برограмم الأغذية العالمي في شبكة إنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

A

Distribution: GENERAL  
**WFP/EB.2/2005/11/Rev.1**  
7 October 2005  
ORIGINAL: ENGLISH

## مذكرة للمجلس التنفيذي

### الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للإقرار

تدعى الأمانة أعضاء المجلس الذين يرثبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل انتهاء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رقم الهاتف: 066513-2317

Mr P. Buffard

رئيس مجموعة جودة البرامج (ODO):\*

Ms P. Ramaswami

مسؤول البرامج، مكتب مدير العمليات (ODO):

الرجاء الاتصال بالسيدة Cynthia Panlilio، المشرفة على وحدة التوزيع وخدمات المجتمعات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

\* مكتب مدير العمليات.



## مشروع القرار\*

يقر المجلس التوصيات التالية المتصلة بالسلطة المفروضة في البرامج القطرية وتنقيحات الميزانيات المتعلقة بها:

- (1) إلغاء نسبة 10 في المائة المحددة لإعادة تخصيص الموارد بين عناصر البرنامج القطري لتسهيل تعديلات البرامج القطرية؛
- (2) إدخال تغييرات في توجهات عناصر البرنامج القطري في إجراء تنقیح الميزانية بموجب السلطة المفروضة إلى المدير التنفيذي؛
- (3) إقرار استلام وبرمجة موارد إضافية موجهة إلى البرامج القطرية، مع إبقاء المجلس على علم بذلك بانتظام.

---

\* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمدته المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.



## مقدمة

أوصى فريق العمل المعنى بالتسهير والإدارة، في تقريره الذي أقره المجلس في عام 2000، بأن يُركز المجلس على الاستراتيجية والسياسات والإشراف والمساءلة وبأن "تكلف الأمانة بتقديم مقتراحات تتعلق بتنقية مبادئ برمجة (بما في ذلك مستويات السلطة المفوّضة) البرامج القطرية والمشاريع والعمليات المنفذة خارج إطار البرنامج القطري". ورأى فريق العمل أن ثمة "مجالاً لترشيد وتيسير النهج المطبقة حالياً [ وأنه] ربما يكون من المفيد إعادة النظر في السلطات المفوّضة إلى المدير التنفيذي لمعرفة مدى ملائمتها لظروف البرنامج في أوائل القرن الحادي والعشرين".

في عام 2002، أقر المجلس آلية عدم الاعتراض على إقرار البرامج القطرية، بما يلزم البرنامج بدمج البرامج القطرية وتنفيذها مع الدورات البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والوكالات الأخرى الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على نحو يتماشى مع عملية التبسيط والتسيير. والهدف الرئيسي للتيسير والتنسيق هو تقليل تكاليف المعاملات على الحكومات الشريكية؛ ويجري تعزيز هما بإنشاء إجراءات موحدة كالمبادئ التوجيهية للرصد والتقييم، وطرائق نقل الموارد، والبرمجة المشتركة. وتقوم الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية بمراجعة طرائق برمجتها لتحسين التوافق مع متطلبات التيسير والتنسيق.

في أكتوبر/تشرين الأول 2004، أقر المجلس زيادة السلطة المفوّضة إلى المدير التنفيذي لإقرار العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش وتقنيات الميزانية (C-12/2004/WFP/EB.3)، مما عزز الإدارة الالامركزرية في البرنامج وأدى إلى إعطاء مزيد من سلطة اتخاذ القرارات للمديرين الإقليميين والقطريين.

درس البرنامج توجيهاته البرنامجي لحافظة التنمية، التي تضم البرامج القطرية ومشاريع التنمية، في ضوء التيسير والتنسيق، وقدم توجيهات مستكملة للمكاتب القطرية في شأن برمجة التنمية. ولكي يحسن البرنامج الكفاءة التشغيلية لمشاريعه الإنمائية وبرامجه القطرية، يحتاج إلى تبسيط الإجراءات الإضافية الواردة مناقشتها أدناه.

## زيادة السلطة المفوّضة لإعادة تخصيص الموارد بين عناصر البرنامج القطري

بموجب الإجراءات الراهنة للبرنامج، تُفوض السلطة إلى المدير التنفيذي وفقاً للمادة السادسة-2 (ج)، والملحق المضاف إلى اللائحة العامة بشأن تفويض السلطة إلى المدير التنفيذي، على النحو التالي:

(أ) المشروعات الإنمائية

إقرار المشاريع التي تتفق مع برنامج قطري معتمد وكذلك إعادة تخصيص الموارد بين أنشطة البرنامج، بحد أعلى مقداره 10 في المائة من تكاليفها المقدرة، رهنًا بتوفّر الموارد.

أي إعادة تخصيص إضافية بين عناصر البرنامج القطري فوق 10 في المائة تحتاج إلى موافقة المجلس التنفيذي.

تحتاج البرامج القطرية إلى المرونة لنقل الموارد بين عناصرها إذا لم يكن أداء بعض العناصر على المستوى المطلوب أو إذا كانت ثمة حاجة إلى تخفيض أو إلغاء عنصر بالاتفاق مع الشرك المنفذ أو المناظر الحكومي.

إن الحد المفروض لإعادة تخصيص الموارد بين عناصر البرنامج القطري، ومقداره 10 في المائة، غالباً ما يؤدي إلى تأخير تعديلات البرنامج القطري لأن طلب إعادة النظر الوارد من المكتب القطري ربما لا يتواافق مع دورة المجلس، لذلك يضطر المكتب القطري إلى الانتظار حتى تعقد دورة لاحقة ليقدم إليها طلب التعديل لإقراره.

من شأن إلغاء نسبة 10 في المائة المحددة لإعادة تخصيص الموارد تمكين المديرين القطريين، بالتشاور مع الشرك المنفذ أو المناظر الحكومي، من الإسراع في عملية التقييم وإدارة موارد عناصر البرنامج القطري بفعالية أكثر. وستقتوم التقنيات على أساس التقييم المنتظم لاحتياجات البرنامج القطري وأدائه على الصعيد القطري. وسيحفظ البرنامج، على غرار الوكالات الأخرى الأعضاء في اللجنة التنفيذية، بالعناصر الأساسية فقط في برامجه القطرية، وسيكتفى تعبئة موارده للبرامج القطرية على الصعيدين المحلي والإقليمي وصعيد مقر البرنامج.

## إدراج تغييرات في توجّه عناصر البرنامج القطري بموجب السلطة المفوّضة للمدير التنفيذي

ينبغي في الوقت الراهن تقديم التغييرات المراد إدخالها في عناصر البرنامج القطري إلى المجلس التنفيذي لإقرارها، حتى عندما لا يوجد أي تغيير في مجموع القيمة التي أقرّت للبرنامج القطري.



-11

تحدد التغييرات في توجُّه العناصر عندما يحتاج البرنامج إلى استيعاب:  
 (1) تغييرات في سياسة الحكومة المتعلقة بالأمن الغذائي أو باستراتيجيات جديدة لمساعدة الغذائية، يمكن أن تصمم لها

أنشطة جديدة أو تعديل أنشطة قائمة؛ أو

(2) مبادرات جديدة مع وكالات أخرى من وکالات الأمم المتحدة في برنامج قطري قائم؛ أو

(3) إعادة توجيه ناتجة عن تدني أداء عنصر من عناصر البرنامج يؤدي إلى الاستعاضة عنه بعنصر آخر أو إلغائه  
 بالتشاور مع المناظر الحكومية.

-12

يمكن إدخال هذا التغيير في توجُّه العنصر، القائم على أساس تحليل دقيق للوضع، بتنقح الميزانية كجزء من السلطة المفوَّضة إلى المدير التنفيذي دون التأثير في مجموعة تكاليف البرنامج القطري التي أقرَّت. ويقدم البرنامج القطري تبريراً لطلب التغيير.

## الوصيات

-13

تقديم الأمانة إلى المجلس التنفيذي التوصيات التالية، المتصلة بالسلطة المفوَّضة الراهنة لإقرار البرنامج القطري وتتقيحات الميزانيات المتصلة بها، لإقرارها:

▷ إلغاء نسبة 10 في المائة المحددة لإعادة تخصيص الموارد بين عناصر البرنامج القطري لتسهيل إدخال تعديلات على البرامج القطريّة؛

▷ إدخال تغييرات في توجُّه عناصر البرنامج القطري في إجراء تنقح الميزانية بموجب السلطة المفوَّضة إلى المدير التنفيذي؛

الموافقة على تلقي وبرمجة موارد إضافية موجهة إلى البرامج القطريّة، مع إبقاء المجلس على علم بذلك بانتظام.



## الملحق

### إعادة صياغة<sup>(\*)</sup> مقتربة لـ

### "ملحق اللائحة العامة - تفويض السلطة إلى المدير التنفيذي"

فيما يلي السلطات التي يفوضها المجلس إلى المدير التنفيذي بموجب المادة السادسة-2 (ج) من النظام الأساسي:

#### (أ) المشروعات الإنمائية

إقرار المشروعات التي تتناسب مع البرنامج القطري المقرّ و كذلك إعادة تخصيص الموارد بين لنشطة البرنامج عناصر البرنامج على أساس تقييم وضع عناصر البرنامج القطري واحتياجاتها وأدائها، إلى ما تصل نسبته إلى 10 في المائة كحد أقصى من تكاليفها المقدرة، وذلك رهنًا بتوفّر الموارد.

إقرار المشروعات التي لا تتجاوز قيمة الأغذية فيها ثلاثة ملايين دولار أمريكي، ما عدا الحالات التالية، التي يجب الرجوع فيها إلى المجلس التنفيذي:

(1) المشروعات المعقدة أو تلك التي تتطلب التنسيق بين عدد كبير من الوكالات؛

(2) المشروعات التي تستخدم طرقاً مبتكرة أو التي تنطوي على مراحل مثار خلاف؛

(3) المشروعات التي أقرت لها مرحلتا توسيع أو أكثر؛

(4) المشروعات التي تشمل جزءاً كبيراً (أكثر من 50 في المائة) من سلع السوق المفتوحة المستبدلة بالنقد (ولا يشمل ذلك مبيعات سلع البرنامج من أجل شراء منتجات غذائية لل DISTRIBUTION المباشر، لأن هذا الإجراء يعتبر نوعاً من استبدال السلع بأخرى وليس بالنقد فيما رأت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في مناقشتها أثناء الدورة الرابعة والعشرين، المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 1987).

#### (ب) عمليات الطوارئ

إقرار جميع عمليات الطوارئ التي لا تتجاوز قيمة الأغذية فيها ثلاثة ملايين دولار أمريكي. وإذا تجاوزت ذلك الحد يقرها المدير التنفيذي والمدير العام بصورة مشتركة.

#### العمليات الممتدة للإغاثة والإعاش

(ج)

إقرار العمليات الممتدة للإغاثة والإعاش التي لا تتجاوز قيمة الأغذية فيها 20 مليون دولار أمريكي.

#### العمليات الخاصة

(د)

#### إقرار جميع العمليات الخاصة

(هـ)

تنقيح ميزانيات المشروعات

(1) إقرار تنقيحات الميزانيات التي لا تتجاوز قيمة الأغذية فيها ثلاثة ملايين دولار أمريكي لمشاريع التنمية وعمليات الطوارئ، و 20 مليون دولار أمريكي للعمليات الممتدة للإغاثة والإعاش.

إقرار إدخال تغييرات في توجّه عنصر من عناصر البرنامج القطري بتنقيح الميزانية بما لا يتجاوز القيمة الإجمالية التي أقرت للبرنامج القطري. وإذا حدث تجاوز للميزانية التي أقرت، لا ينبغي لهذا التجاوز أن يتجاوز الحد الذي اقر لمستوى السلطة المفوّضة، كما هو وارد في البند (1) أعلاه.

#### إقرار تنقيحات الميزانية في ما يخص جميع العمليات الخاصة

(3)

(4) يجب ألا يتجاوز مجموع هذه الزيادات في أي بلد كان وفي أية سنة تقويمية ضعف حدود السلطات المفوّضة إلى المدير التنفيذي لإقرار المشروعات.

\* الكلمات الإضافية المقتربة بالخط الداكن وموضع تحتها خط، بينما الكلمات المقترحة حذفها من النص الأصلي مشطوبة بحذفها.



